الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

29 **جماد ثاني** 1440 –6 **مارس** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

عضو يطالب الوزارة بتوضيح أسباب تحويل غالبية المواطنين للبنوك

"شوروريون": "الإسكان" لا تساهم في حل مشكلة الإسكان

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 29 جماد ثاني 1440هـ - 6 مارس 2019م
http://www.alhayat.com/article/4623615

الرياض – نجود سجدي |منذ **10**ساعات في 5 مارس 2019 -اخر تحديث في **5**مارس 2019 / 21:27
ناقش مجلس الشورى اليوم (الثلثاء)، أداء وزارة الإسكان، وانتقد أعضاء جهودها في معالجة ملف الإسكان، لافتين إلى أن المشكلة "لا حلول لها تلوح في الأفق، ولم يعد الحديث الصادر من الوزارة حول السكن وكيفية تأمينه للمواطن مقنعاً، ويبدو أن المشاكل مازالت مستمرة."

وقال العضو الدكتور منصور الكريديس في مداخلته: "خاب ظني وصدمت في ما يتعلق في تحقيق الرؤية والإسهام في حل مشكلة الإسكان، فالوزارة بعيدة كل البعد عن الإسهام في حل المشكلة". وطرح أسئلة على الوزارة من موقع رقابي تشريعي من المجلس: "ماذا عملتم حول هذا الأمر؟ فقد جاء توجه المملكة لتقديم حلول سكنية تمكن الأسر السعودية من تملك المنازل المناسبة أو الانتفاع بها وفق احتياجاتهم وقدراتهم المادية وتحسين الظروف للأجيال الحالية والمستقبلية، من أجل توفير حلول تمويلية مدعومة وملائمة بالتوازي مع زيادة العرض للوحدات السكنية بأسعار مناسبة في مدة قياسية، وتنفيذ برامج متخصصة لإسكان الفئات الأكثر حاجة في المجتمع، وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية لقطاع الإسكان، وتعظيم الأثر الاقتصادي منه، وتعزيز جاذبيته للقطاع الخاص وتنمية المحتوى المحلي، ما يؤدي إلى خلق مزيد من فرص العمل وتمتين القاعدة الاقتصادية للمملكة."

وأضاف: "أن الوزارة لم ترفق في تقريرها إنجازاتها لرؤية 2030. ونذهب لموعد قريب وهو برنامج التحول الوطني 2020؛ باقي سنة فماذا تحقق؟ وهناك 11 مؤشراً لهذا البرنامج، ولم أجد شيئاً حتى الآن؟ سوى رفع نسبة التملك السكني إلى 60 في المئة."

بدوره، قال الدكتور عبدالله البلوي: "مع كثرة البرامج وتعدد الشرائح وتصنيفها وتحديد جهات التمويل لم تصل الوزارة إلى رضا المستفيد، بل أن هناك رفضاً للتمويل من نسبة من المواطنين الذي يرون أن إحالتهم للبنوك غير منصفة لهم، وفيها إرهاق لهم على رغم تكفل الدولة بالفائدة وفق رواتبهم، إلا أن اختلاف التمويل بحسابات خاصة للبنوك تجعلهم لا يحصلون على ما يناسبهم من سكن، خصوصاً من خدم في الوظيفة دهراً وأوشك على التقاعد، والمستفيد من ذلك هي البنوك والمطورون العقاريون."

وطرح سؤالاً على الوزارة: "كيف بنت الوزارة برامجها وحددت شرائح مستفيديها؟ ولماذا قرنت الدعم في شرائح؟ ولماذا حددت راتب 14 ألف ريال سقفاً للدعم الكامل؟ فهل بنتها على احتياج المواطن وطبيعة المناطق؟" وذكر أن هناك مناطق يصعب فيها الحصول على أرض، ومناطق أخرى يسهل فيها الحصول على أرض، ومناطق يكثر فيها السكان، وأخرى يقلون بها، فلماذا لم تنوع الوزارة دعمها بحسب طبيعة المنطقة؟ وما الخطة الاستراتيجية التي تسعى من خلالها لتحقيق أهدافها؟

وطالب الوزارة بتوضيح أسباب عدم قبول غالبية المواطنين وتحويلهم إلى البنوك بعد أن صدرت موافقة القرض لهم من خلال صندوق التنمية العقاري، علما بأن التحويل للبنك لا يخدم المتقاعدين، بل يقلل من فرص حصولهم على قرض، والوزارة تقول إنها الضامن لهم أمام المزود المالي؟

وأشار إلى أن تقرير الوزارة ذكر أن نسبة التملك للأسر السعودية هو 49.91 في المئة، ولكن ما مقدار التغير من عام 2016 العام السابق التقرير، وما نوعية التملك؟ خصوصاً أن تقرير الهيئة العامة الإحصاء ذكر تفصيلاً التملك بحسب نوع المبنى، وأن نسبة البيوت الشعبية بلغت 18 في المئة.

من جهته، قال العضو محمد العقلاء: "إن وزير الإسكان قال تحت قبة المجلس إن الاسر الضمانية لها نصيب من برامج الإسكان، لكن لم أجد في التقرير ذكر للأسر الضمانية.

3

وتطرق الدكتور معدي ال مذهب إلى برنامج "ايجار"، الذي يجعل العلاقة بين المؤجر والمستأجر "علاقة مشوهة، ويسبب الكثير من المشاكل وصعوبة وجود وسيط عقاري في بعض المناطق"، مطالباً بالعمل على تطوير هذا البرنامج.
وسأل العضو الدكتور سلطان آل فارح: "هل ما تقدمه وزارة الإسكان من دعاية كاف، خصوصا ما يقدم من برنامج وافي والبرامج الأخرى؟" وذكر أن الوزارة لديها إشكالية كبيرة في أصل الدعاية حتى تطمئن الناس عن برامج الوزارة المستهلك لا يعرف عن برنامج وافي.
وعزا آل فارح عزوف الناس عن برامج وزارة الإسكان إلى غياب خطة لاختيار المواقع الاستراتيجية، والبعد الكبير عن المساحات العمرانية، مستشهداً بأنه في إحدى المدن تبعد الوحدات السكنية عن المدينة **250**كيلومتراً، ولا يوجد فيها ماء أو كهرباء ولا مستشفيات ولا خدمات. وطالب الوزارة بالتعاون مع الجهات الحكومية المختصة لاختيار المواقع المميزة.
وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
طالب مجلس الشورى، وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالتنسيق مع رئاسة أمن الدولة للعمل على سرعة تحقيق تكامل برنامج التصديق الرقمي مع مركز المعلومات الوطني، ومتابعة تفعيل القرارات الملزمة للجهات الحكومية لتطوير خدماتها وبياناتها وتقنياتها، وضمان التوافق مع التقنيات المرتبطة في المنصة الوطنية انسجاماً مع الحكومة الرقمية.
وأكد المجلس، على الوزارة سرعة إخلاء النطاقات الترددية التي مازالت عائقاً أما تنفيذ التقنيات الحديثة، ومنها الجيل الخامس. وشدد المجلس على تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مراكز التدريب المتميزة التي تساعد على استقطاب الكوادر البشرية الوطنية، وتأهيلهم للاستفادة منهم في صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات.
ودعا المجلس، الوزارة إلى تبني برنامج حكومي يتم تنفيذه، بهدف زيادة المحتوى المحلي، وتوطين صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات بما يتوافق مع "رؤية المملكة 2030"، كما طالب ببذل المزيد من الجهد بالتعاون مع مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، لتطوير منظومة استطلاعات الرأي العام وقياس الاتجاهات في مناطق المملكة كافة، فيما يتصل بالقرارات التي تتخذها الحكومة.
شدد المجلس في قراره على المركز بأن يوضح في تقاريره المقبلة، المؤشرات الكمية والنوعية وآليات قياس فاعلية وكفاءة مخرجات المركز، وإعداد تقاريره المقبلة وفق متطلبات المادة 29 من نظام مجلس الوزراء، وقواعد إعداد التقارير السنوية المبلغة لجميع الأجهزة الحكومية.
واكد المجلس، ضرورة إعادة دراسة الهيكل التنظيمي للمركز بما يضمن معرفة المسميات والمستويات الإدارية وبما ينسجم مع طبيعة عمله.

الحياة AL HAYAT

دعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف حازم وموحد تجاه «حزب الله»

مجلس الوزراء السعودي يطالب «حقوق الإنسان» بالحياد والموضوعية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 29 جماد ثاني 1440هـ - 6 مارس 2019م
http://www.alhayat.com/article/4623578

لرياض - «الحياة | «منذ **12**ساعة في 5 مارس 2019 -اخر تحديث في **5**مارس 2019 / 21:25
طالب مجلس الوزراء السعودي مجلس حقوق الإنسان في جنيف بأن يسترشد في عمله بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وغير الانتقائية وبالحوار والتعاون الدولي البناء، مشدداً على أن المملكة تراعي في كل إجراءاتها وأنظمتها وتطبيقاتها جميع المعايير الوطنية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، بما يكفل تحقيق أفضل مستويات تعزيزها وحمايتها وتحقيق التنمية المستدامة.
وأعلن المجلس خلال جلسته المنعقدة برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، بعد ظهر أمس (الثلثاء)، في قصر اليمامة، بمدينة الرياض، عن ترحيب المملكة العربية السعودية بقرار المملكة المتحدة تصنيف ميليشيا

حزب الله بمجملها كمنظمة إرهابية، مؤكداً أن هذا التصنيف يعد خطوة مهمة وبناءة في جهود مكافحة الإرهاب حول العالم.
وشدد على ضرورة أن يحذو المجتمع الدولي حذو المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة في اتخاذ موقف حازم وموحد تجاه الميليشيات الإرهابية المزعزعة لأمن واستقرار المنطقة.
وأطلع خادم الحرمين الشريفين في بداية الجلسة، المجلس على مضمون الرسالة التي تسلمها من رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية محمد ولد عبدالعزيز، ونتائج استقباله وزير خارجية روسيا الاتحادية سيرجي لافروف.
وأوضح وزير الإعلام تركي الشبانة، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء، بين أن تبرع المملكة بمبلغ 500 مليون دولار أميركي لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية التي أعلنتها الأمم المتحدة لدعم اليمن لعام 2019، إضافة إلى ما أعلن عنه منذ بداية هذا العام المتمثل في مبادرة «إمداد» لدعم الأمن الغذائي والتغذية في اليمن، يجسد التزام المملكة تجاه الشعب اليمني وسعيها لدعم الجوانب الإنسانية والاقتصادية بما ينعكس على أمنه واستقراره، مضيفاً «بلغ ما قدمته المملكة حتى يناير 2019 أكثر من 13 بليون دولار أميركي أسهمت في جميع أشكال الدعم للشعب اليمني الشقيق.«
ولفت إلى أن المجلس نوه بنتائج اجتماعات الدورة الـ 36 لمجلس وزراء الداخلية العرب، والاجتماع المشترك بين وزراء الداخلية ووزراء العدل العرب التي اختتمت في تونس، وما صدر عنها من قرارات وتوصيات، وتأكيد الحرص على مواصلة العمل وتعزيز التعاون الأمني العربي المشترك وتحقيق المزيد من الإنجازات لما فيه توفير الأمن والاستقرار للشعوب العربية كافة.
وبين أن المجلس، رحب بـ «إعلان أبوظبي» الصادر عن أعمال الدورة الـ 46 لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وما اشتمل عليه من مواقف ثابتة للدول الأعضاء تجاه مختلف القضايا، وإشادة بجهود منظمة التعاون الإسلامي في حماية المصالح المشتركة ومناصرة القضايا العادلة للدول الإسلامية وتنسيق الجهود وتوحيدها للتصدي للتحديات التي تواجه العالم الإسلامي خاصة والمجتمع الدولي عامة.
وأضاف الشبانة أن المجلس أعرب عن تقدير المملكة للمشاركين في أعمال القمة الوزارية العالمية الرابعة لسلامة المرضى التي استضافتها المملكة تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين، على ما بذلوه من جهود توجت بصدور إعلان جدة لسلامة المرضى، الذي يستند على المبادئ التي استهدفتها القمة العالمية الوزارية الرابعة لسلامة المرضى 2019 في جدة.
تفويض وزير الخارجية لبحث مشروع مقر القيادة العسكرية لموحدة لدول الخليج
قرر مجلس الوزراء تفويض وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتباحث في شأن مشروع اتفاقية مقر بين حكومة المملكة العربية السعودية والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في شأن مقر القيادة العسكرية الموحدة لدول مجلس التعاون، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
الموافقة على مذكرات تفاهم بين السعودية والإمارات في 7 مجالات
قرر مجلس الوزراء بعد النظر في قرارات مجلس الشورى رقم (52 / 15)، ورقم (53 **(15** /ورقم (54 / 15) المؤرخة في 15 / 5 / 1440هـ، ورقم (57 / 16 **(** ورقم (58 / 16) المؤرخين في 16 / 5 / 1440هـ، ورقم (59 / 17) وتاريخ 17**1440 / 5 /** هـ، ورقم (65 / 18) وتاريخ 29 / 5 / 1440هـ، الموافقة على مذكرات تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجالات: الطاقة المتجددة، والشراكات الخارجية، والإنتاج والصناعة، ودعم ريادة الأعمال، والنفط والغاز والبتروكيماويات، وإقامة الحوار السياسي الاستراتيجي المشترك، والتطوير الحكومي والخدمات الحكومية.
مذكرة تفاهم مع إندونيسيا في «مكافحة الإرهاب«
قرر مجلس الوزراء تفويض رئيس أمن الدولة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الإندونيسي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين رئاسة أمن الدولة في المملكة العربية السعودية والهيئة الوطنية لمكافحة الإرهاب في جمهورية إندونيسيا للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
مذكرة تفاهم للتعاون مع الأرجنتين في المجال السياحي
بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (62 / 17**(**
وتاريخ **1440 / 5 / 17**هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال السياحة بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في المملكة العربية السعودية ووزارة السياحة في جمهورية الأرجنتين. وأُعد مرسوم ملكي بذلك.
إعادة تشكيل لجنتي الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية في جدة والدمام

حقوق الإنسان في الصحافة

أعاد مجلس الوزراء تشكيل لجنتي الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية في محافظة جدة ومدينة الدمام لمدة ثلاث سنوات، وذلك على النحو الآتي:

أولاً :لجنة الفصل في محافظة جدة برئاسة الدكتور محمد بن إبراهيم بن عثمان العثمان، وعضوية كل من الدكتور سلطان بن فيحان بن عمر العصيمي، ومحمد بن عتيق بن سليم الحربي.

ثانياً: لجنة الفصل في مدينة الدمام برئاسة صالح بن أحمد بن صالح الغامدي، وعضوية كل من الدكتور محمد بن سعود بن عبدالعزيز الدعيلج، وعيد بن عبدالله بن عيد الناصر.

الموافقة على نظام المنافسة

بعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (1 - **/ 40 / 29**د) وتاريخ 2 / 6 / 1440هـ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم **(26 / 120)**وتاريخ 4 / 7 / 1439هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على نظام المنافسة.

وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.

تعديل القرار (51(

قرر مجلس الوزراء تعديل قراره رقم (51) وتاريخ 6 / 2 / 1435هـ، وذلك على نحو يتضمن التأكيد على الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع - بالتنسيق مع وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية كل فيما يخصه - بتوفير جميع الإمكانات المادية والبشرية والفنية اللازمة للجنة الوطنية لتقنين المحتوى الأخلاقي لتقنية المعلومات.

ترقيات بالمرتبتين الـ15 والـ14

وافق مجلس الوزراء على ترقيات للمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة ووظيفة (وزير مفوض)، وذلك على النحو التالي:

1- ترقية محمد بن عبدالعزيز بن سالم السالم إلى وظيفة (المدير العام لمكتب نائب وزير الداخلية) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الداخلية.

2- ترقية أحمد بن سعد بن محمد النصار إلى وظيفة (مستشار مالي) بالمرتبة الخامسة عشرة بديوان المراقبة العامة.

3- ترقية سامي بن صالح بن محمد الطريف إلى وظيفة (وكيل الرئيس العام للشؤون الميدانية والقضايا) بالمرتبة الخامسة عشرة بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

4- ترقية سليمان بن عمر بن عبدالعزيز الحصين إلى وظيفة (المدير العام لفرع الوزارة بمنطقة المدينة المنورة (بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد.

5- ترقية أسامة بن داخل بن ربيع الأحمدي، قاسم بن عبدالله بن قاسم قشلان، وحميد بن عبدالرحمن بن حميد آل حميد، إلى وظيفة (وزير مفوض.(

إدارة التفتيش بوزارة العمل: لدينا 800 مفتش ميداني على القطاع الخاص

«العمل": رواتب 32٪ ذو دخل جيد.. و68٪ رواتب متدنية بسبب العمالة الوافدة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 29 جماد ثاني 1440هـ - 6 مارس 2019م

http://www.alriyadh.com/1741837

قدّر الدكتور أحمد الزهراني وكيل السياسات العمالية في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أن نسبة الوظائف ذات الدخل المتدني بلغت 68% في المملكة، مرجعا ذلك إلى وجود العديد من الوافدين في القطاعات التي تعتمد على العمالة الكثيفة مثل المقاولات والانشاءات والصيانة والتشغيل.

ولفت إلى أن الوظائف ذات الرواتب أعلى من 3 آلاف ريال بلغت نحو **32%** من السوق السعودي للأيدي العامة من المقيمين والمواطنين على حد سواء.

وقال الزهراني: "أن 68%من الأيدي العاملة الأجنبية في السوق السعودي ذو مهارات متدنية ، مشيرا إلى أهمية مبادرات استقطاب المواهب العالمية لرفع الاستثمار في رأس المال البشري وتدريب الشباب و الشابات على رأس العمل، والعمل على تحسين التصنيف الدولي للمملكة في مجال استقطاب المواهب العالمية، وإيجاد منصة الكترونية للبرنامج السعودي لاستقطاب المواهب العالمية."

وأشار الزهراني إلى الحراك الاقتصادي الكبير والذي يتطلب عمالة نوعية ذات مهارات عالية، ولديها مقدرة على قراءة السوق السعودي بشكل جيد ، لتكون إحدى معاول البناء الاقتصادي الذي يسعى إلى التنويع وتعدد المصادر وفقا لرؤية المملكة 2030، لافتا إلى أن عامل المنافسة القائم على التجويد، سيكون له انعكاس اقتصادي إيجابي من خلال توفير العمالة المدربة الماهرة، التي تضيف للإنتاج الاقتصادي.

من جهته تحدث أحمد العبيد الله المدير التنفيذي للموارد البشرية بشركة مهارة للموارد البشرية، عن تجارب الشركات في استقطاب الكوادر المتميزة والمؤهلة.

وقال أحمد آل يعقوب مدير إدارة الموارد البشرية بشركة تمكين للموارد البشرية:" نعمل على تحديد احتياج سوق العمل، ومن ثم استقطاب الأيدي العاملة المتمكنة، لافتا إلى آليات بناء معايير الكفاءة والتأهيل."

من جانبها استعرضت نورة القرني رئيسة التوظيف بشركة تمكين للموارد البشرية، تحقيق الاهتمام البالغ في الكوادر البشرية من خلال آليات بناء معايير الكفاءة والتأهيل.

ولفت محمد باعامر استشاري خدمة عملاء شركة اجارة العالمية للاستقدام، إلى أهمية آليات تطوير المقابلات وتحديد مستوى الكفاءات.

إلى ذلك ناقشت الجلسة الثانية "التفتيش والرقابة.. الأنظمة والتعليمات"، وأوضح فهد القحطاني مدير عام الإدارة العامة للتفتيش في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أن الوزارة سعت إلى تحسين سوق العمل وعمل شراكة حقيقية مع القطاع الخاص، لافتا إلى دور الوزارة في التفتيش والرقابة الميدانية عبر برنامج تمام، مشيرا إلى أن عدد المفتشين ميدانيا بلغ قرابة **800** مفتش.

ونوه القحطاني عن أهمية برنامج "تمام" وهو نظام التفتيش المؤسسي الذي أطلقته وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

وأشار سعد الموسى مدير الشؤون القانونية في شركة آركو، إلى أهمية دور آليات التفتيش لدى وزارة العمل، لافتا إلى الأنظمة المتطورة التي تقدمها الوزارة.

من جهته اعتبر المهندس منصور آل طلحان الرئيس التنفيذي بمكتب فوارس الأعمال للاستقدام، أن أنظمة وبرامج التفتيش في وزارة العمل تخطت مراحل كبيرة وقفزت إلى تطور ذو منظومة عالية.

وأكد عبدالرحمن البطي مدير العلاقات الحكومية والالتزام بشركة تمكين للموارد البشرية، على أهمية التقيد بالأنظمة والتعليمات الصادرة من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

واستعرضت نورة الخثلان مديرة إدارة الحوكمة والالتزام بشركة مهارة للموارد البشرية، دور الحوكمة في دعم الممارسات السليمة في الشركات.

ونوه عبدالله التمياط مدير إدارة القوى البشرية بشركة سماسكو، إلى أهمية ممارسة الحوكمة في دعم الممارسات للشركات في قطاع الاستقدام.

مجلس الوزراء يوافق على "نظام المنافسة»

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 29 جماد ثاني 1440هـ - 6 مارس 2019م
http://www.alriyadh.com/1741824

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ـ حفظه الله ـ، الجلسة، التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر اليوم الثلاثاء، في قصر اليمامة، بمدينة الرياض.

وفي بداية الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مضمون الرسالة التي تسلمها من فخامة الرئيس محمد ولد عبدالعزيز رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، ونتائج استقباله ـ أيده الله ـ معالي وزير خارجية روسيا الاتحادية سيرجي لافروف.

وأوضح معالي وزير الإعلام الأستاذ تركي بن عبدالله الشبانة، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء، بين أن تبرع المملكة بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية التي أعلنتها الأمم المتحدة لدعم اليمن لعام 2019م، إضافة إلى ما أعلن عنه منذ بداية هذا العام المتمثل في مبادرة "إمداد" لدعم الأمن الغذائي والتغذية في اليمن، يجسد التزام المملكة تجاه الشعب اليمني وسعيها لدعم الجوانب الإنسانية والاقتصادية بما ينعكس على أمنه واستقراره حيث بلغ ما قدمته المملكة حتى يناير 2019م أكثر من 13 مليار دولار أمريكي أسهمت في جميع أشكال الدعم للشعب اليمني الشقيق.

ونوه المجلس بنتائج اجتماعات الدورة السادسة والثلاثين لمجلس وزراء الداخلية العرب، والاجتماع المشترك بين وزراء الداخلية ووزراء العدل العرب التي اختتمت في تونس، وما صدر عنها من قرارات وتوصيات، وتأكيد الحرص على مواصلة العمل وتعزيز التعاون الأمني العربي المشترك وتحقيق المزيد من الإنجازات لما فيه توفير الأمن والاستقرار للشعوب العربية كافة.

وتطرق مجلس الوزراء، إلى مشاركات المملكة في أعمال الدورة العادية الأربعين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، وما أبدته من تقدير للدور الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم، وتأكيد على ضرورة أن يسترشد المجلس في عمله بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وغير الانتقائية وبالحوار والتعاون الدولي البناء، وشدد مجلس الوزراء في هذا السياق على أن المملكة تراعي في كل إجراءاتها وأنظمتها وتطبيقاتها جميع المعايير الوطنية والدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، بما يكفل تحقيق أفضل مستويات تعزيزها وحمايتها وتحقيق التنمية المستدامة.

وبين معاليه أن مجلس الوزراء، رحب بـ " إعلان أبو ظبي " الصادر عن أعمال الدورة السادسة والأربعين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وما اشتمل عليه من مواقف ثابتة للدول الأعضاء تجاه مختلف القضايا، وإشادة بجهود منظمة التعاون الإسلامي في حماية المصالح المشتركة ومناصرة القضايا العادلة للدول الإسلامية وتنسيق الجهود وتوحيدها للتصدي للتحديات التي تواجه العالم الإسلامي خاصة والمجتمع الدولي عامة.

وأعرب مجلس الوزراء، عن ترحيب المملكة العربية السعودية بقرار المملكة المتحدة تصنيف ميليشيا حزب الله بمجملها كمنظمة إرهابية، مؤكداً أن هذا التصنيف يعد خطوة مهمة وبناءة في جهود مكافحة الإرهاب حول العالم، مشدداً على ضرورة أن يحذو المجتمع الدولي حذو المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة في اتخاذ موقف حازم وموحد تجاه المليشيات الإرهابية المزعزعة لأمن واستقرار المنطقة.

وأعرب المجلس، عن تقدير المملكة للمشاركين في أعمال القمة الوزارية العالمية الرابعة لسلامة المرضى التي استضافتها المملكة تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين، على ما بذلوه من جهود توجت بصدور إعلان جدة لسلامة المرضى، الذي يستند على المبادئ التي استهدفتها القمة العالمية الوزارية الرابعة لسلامة المرضى 2019 بجدة.

وأصدر مجلس الوزراء القرارات التالية:

أولاً:

قرر مجلس الوزراء تفويض معالي وزير الخارجية ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث في شأن مشروع اتفاقية مقر بين حكومة المملكة العربية السعودية والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في شأن مقر القيادة العسكرية الموحدة لدول مجلس التعاون ، والتوقيع عليه ، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة ، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانياً:
بعد النظر في قرارات مجلس الشورى رقم (52 / 15)، ورقم (53 / 15) ورقم **(15 / 54)**المؤرخة في 15 / 5 / 1440هـ، ورقم (57 / 16) ورقم (58 / 16 **(**المؤرخين في 16 / 5 / 1440هـ، ورقم (59 / 17) وتاريخ 17 / 5 / 1440هـ، ورقم (65 / 18) وتاريخ 29 / 5 / 1440هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرات تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في المجالات التالية:

- الطاقة المتجددة.
- الشراكات الخارجية.
- الإنتاج والصناعة.
- دعم ريادة الأعمال.
- النفط والغاز والبتروكيماويات.
- إقامة الحوار السياسي الإستراتيجي المشترك.
- التطوير الحكومي والخدمات الحكومية.

وقد أُعدت مراسيم ملكية بذلك.

ثالثاً:
قرر مجلس الوزراء تفويض معالي رئيس أمن الدولة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الإندونيسي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين رئاسة أمن الدولة في المملكة العربية السعودية والهيئة الوطنية لمكافحة الإرهاب في جمهورية إندونيسيا للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعاً:
بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (62 / 17) وتاريخ 17 / 5 / 1440هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال السياحة بين الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في المملكة العربية السعودية ووزارة السياحة في جمهورية الأرجنتين.
وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.

خامساً:
قرر مجلس الوزراء إعادة تشكيل لجنتي الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية في محافظة جدة ومدينة الدمام لمدة ثلاث سنوات، وذلك على النحو الآتي:

1- لجنة الفصل في محافظة جدة برئاسة الدكتور / محمد بن إبراهيم بن عثمان العثمان، وعضوية كل من : الدكتور / سلطان بن فيحان بن عمر العصيمي، والأستاذ/ محمد بن عتيق بن سليم الحربي.

2- لجنة الفصل في مدينة الدمام برئاسة الأستاذ / صالح بن أحمد بن صالح الغامدي، وعضوية كل من : الدكتور / محمد بن سعود بن عبدالعزيز الدعيلج، والأستاذ / عيد بن عبدالله بن عيد الناصر.

سادساً:
بعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم **(1)**- 29 / 40 / د) وتاريخ 2 / 6 / 1440هـ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (120 / 26) وتاريخ 4 / 7 / 1439هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على نظام المنافسة.
وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.

سابعاً:
قرر مجلس الوزراء تعديل قراره رقم (51) وتاريخ 6 / 2 / 1435هـ، وذلك على نحو يتضمن التأكيد على الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع - بالتنسيق مع وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية كل فيما يخصه - بتوفير جميع الإمكانات المادية والبشرية والفنية اللازمة للجنة الوطنية لتقنين المحتوى الأخلاقي لتقنية المعلومات.

ثامناً:
وافق مجلس الوزراء على ترقيات للمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة ووظيفة (وزير مفوض) ، وذلك على النحو التالي:

1- ترقية محمد بن عبدالعزيز بن سالم السالم إلى وظيفة (مدير عام مكتب نائب وزير الداخلية) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الداخلية.

2- ترقية أحمد بن سعد بن محمد النصار إلى وظيفة (مستشار مالي) بالمرتبة الخامسة عشرة بديوان المراقبة العامة.

3ـ ترقية سامي بن صالح بن محمد الطريف إلى وظيفة (وكيل الرئيس العام للشؤون الميدانية والقضايا) بالمرتبة الخامسة عشرة بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
4ـ ترقية سليمان بن عمر بن عبدالعزيز الحصين إلى وظيفة (مدير عام فرع الوزارة بمنطقة المدينة المنورة) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد.
5ـ ترقية الآتية أسماؤهم إلى وظيفة (وزير مفوض) وهم:
ـ أسامة بن داخل بن ربيع الأحمدي.
ـ قاسم بن عبدالله بن قاسم قشلان.
ـ حميد بن عبدالرحمن بن حميد آل حميد.
واطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله ، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

طالب "الاتصالات" بتشجيع إنشاء مراكز تدريب لاستقطاب الكوادر الوطنية

الشورى يدعو لتطوير استطلاعات الرأي والقياس للقرارات الحكومية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 29 جماد ثاني 1440هـ - 6 مارس 2019م
http://www.alriyadh.com/1741794

صوت مجلس الشورى اليوم الثلاثاء على إلزام وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالتنسيق مع رئاسة أمن الدولة للعمل على سرعة تحقيق تكامل برنامج التصديق الرقمي مع مركز المعلومات الوطني، وتشجيع القطاع الخاص لإنشاء مراكز التدريب المميزة التي تساعد على استقطاب الكوادر البشرية الوطنية وتأهيلهم، للاستفادة منهم في صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات، إضافة إلى إخلاء النطاقات الترددية التي ما زالت عائقاً لتنفيذ التقنيات الحديثة ومن ضمنها الجيل الخامس، ومتابعة تفعيل القرارات الملزمة للجهات الحكومية لتطوير خدماتها وبياناتها وتقنياتها وضمان التوافق مع التقنيات المرتبطة بالمنصة الوطنية انسجاماً مع الحوكمة الرقمية، وناقش المجلس بتوصية خامسة تبنت فيها لجنة الاتصالات الشوريَّة مضمون توصية للعضو فوزية أبا الخيل طالبت فيها الوزارة بتبني برنامج حكومي يتم تنفيذه بهدف زيادة المحتوى المحلي وتوطين صناعة الاتصالات وتقنية المعلومات بما يتوافق مع رؤية المملكة.
وطالب الشورى مركز دعم اتخاذ القرار ببذل المزيد من الجهد، بالتعاون مع مركز الملك عبدالعزيز للحوار لتطوير منظومة استطلاعات الرأي العام وقياس الاتجاهات في مناطق المملكة كافة فيما يتصل بالقرارات التي تتخذها الحكومة والموضوعات المطروحة ذات الصلة بهذه القرارات، وتوضيح المؤشرات الكمية والنوعية وآليات قياس فاعلية وكفاءة مخرجات المركز، وإعادة دراسة الهيكل التنظيمي للمركز بما يضمن معرفة المسميات والمستويات الإدارية وبما ينسجم مع طبيعة عمله.
وانتقد أعضاء الشورى في وقت سابق مركز دعم اتخاذ القرار وعدم وضوح رؤيته إضافة إلى تداخل عمله مع جهات أخرى، وعدم وضوح المنتج النهائي للمركز، وقصور أدائه في جانب الحوكمة، بما فيها الحفاظ على أمن المعلومات، وتساءل عضو عن تكافؤ الفرص الوظيفية وكيف يكون التوظيف في هذا المركز؟ ودعا أعضاء إلى تضمين المركز تقاريره المقبلة أبرز القرارات التي اقترحها وقياس أثرها على الأداء الحكومي، وأشار عضو إلى تطابق بعض المهام والدراسات التي يقوم بها المركز مع وزارة الاقتصاد والتخطيط كما أن هناك عناصر غير واضحة في تقرير مركز دعم

اتخاذ القرار للعام المالي 38 ـ 1439، كدوره في محاربة الفساد وحقوق الإنسان والغش التجاري والحوكمة الفعالة والإعلام الحديث، وطالب عضو شورى بضرورة تضمين تقارير المركز المقبلة مؤشرات دائمة استراتيجية، كمية ونوعية، للتأكيد على فاعلية وكفاءة وأثر أداء المركز في صنع القرار في المملكة.

"هدف" يوقع 7 اتفاقيات لتدريب وتوظيف السعوديين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 29 جماد ثاني 1440هـ - 6 مارس 2019م
https://www.al-madina.com/article/618460

واس - الرياض

أبرم صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، أمس الاثنين، 7 اتفاقيات تعاون، لتدريب وتوظيف السعوديين والسعوديات، ودعم الشهادات المهنية الاحترافية، مع الغرف التجارية في كل من: تبوك، الجوف، والقريات، نجران، جدة، جازان، ومركز كفاءة الطاقة، وذلك على هامش فعاليات ملتقى لقاءات الرياض 2019.

وبموجب الاتفاقيات المبرمة، سيتولى «هدف»، بالتنسيق مع الغرف التجارية الصناعية في المناطق المشار إليها، تقديم برامج دعم تدريبية ومالية، لتدريب وتأهيل وتمكين وتوجيه وتوظيف السعوديين والسعوديات في منافذ البيع في 12 نشاطا تجاريا مستهدفا بالتوطين، بالإضافة إلى تقديم خدمات الإرشاد المهني.

واستقبل معرض الوظائف في ملتقى لقاءات الرياض **2019**،الذي ينظمه صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، في مركز الرياض الدولي للمعارض والمؤتمرات، أعدادا كبيرة من الباحثين عن عمل، تنوعت وجهاتهم بين ورش العمل، والمحاضرات والندوات، وأجنحة المنشآت التي عرضت أمام الزوار شواغرها الوظيفية. ويستعرض ملتقى لقاءات، خدمات وبرامج الصندوق الموجهة للمستفيدين في سوق العمل، وتأهيل وتمكين القوى العاملة الوطنية لضمان استقرارها وإنتاجيتها في سوق العمل من خلال تقديم خدمات دعم التدريب ودعم التوظيف ودعم ريادة الأعمال وخدمات الإرشاد المهني للطلاب والطالبات .ويستهدف الملتقى، الطلاب والطالبات (في المرحلة الثانوية وما فوق(، والباحثين والباحثات عن عمل، وموظفي وموظفات القطاع الخاص، ورواد ورائدات الأعمال، ومنشآت القطاع الخاص. ويصاحب الملتقى معرض لتوظيف الباحثين والباحثات عن عمل بالمنشآت المشاركة الراغبة بالتوظيف، وورش عمل توعوية للمشاركين ومحاضرات وندوات مختلفة. ويستمر الملتقى لمدة ثلاثة أيام.

حث وزارة الاتصالات على تنفيذ تقنيات الجيل الخامس

«الشورى» يطالب «الحرس الوطني» بأولويات التطوير.. وتوطين الوظائف

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 29 جماد ثاني 1440هـ - 6 مارس 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1710465

»عكاظ» (الرياض @okaz_online)

طالب مجلس الشورى وزارة الحرس الوطني بالعمل على وضع أولويات لخطة تطوير بعض قطاعاتها، والاستفادة من الكفاءات الوطنية في جميع التخصصات لتوطين وظائف الوزارة كافة. جاء ذلك في قرار اتخذه المجلس أمس (الثلاثاء) برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور عبدالله المعطاني.

وأوضح مساعد رئيس الشورى الدكتور يحيى الصمعان، في تصريح صحفي عقب الجلسة، أن المجلس دعا الوزارة إلى العمل على إنشاء مبانٍ ومرافق رياضية وترفيهية في معسكرات الحرس الوطني، مثمنا جهود الوزارة في الحفاظ على أمن الوطن وتنميته.

وفي قرار آخر، طالب «الشورى» وزارة الاتصالات بالتنسيق مع رئاسة أمن الدولة للعمل على سرعة تحقيق تكامل برنامج التصديق الرقمي ومتابعة تفعيل القرارات الملزمة للجهات الحكومية لتطوير بياناتها وضمان التوافق مع التقنيات المرتبطة بالمنصة الوطنية، كما أهاب بسرعة إخلاء النطاقات الترددية التي ما زالت عائقاً لتنفيذ التقنيات الحديثة ومن ضمنها الجيل الخامس. كما شدد على الوزارة تشجيع القطاع الخاص لإنشاء مراكز التدريب لاستقطاب الكوادر الوطنية، وتبني برنامج لزيادة المحتوى المحلي وتوطين صناعة تقنية المعلومات.

استطلاع الرأي العام حول قرارات الحكومة

حث «الشورى» مركز دعم اتخاذ القرار إلى بذل المزيد من الجهد بالتعاون مع مركز الحوار الوطني، لتطوير منظومة استطلاعات الرأي العام في ما يتصل بالقرارات التي تتخذها الحكومة والموضوعات المطروحة ذات الصلة بهذه القرارات. وشدد المجلس على المركز بأن يوضح في تقاريره القادمة المؤشرات الكمية والنوعية وآليات قياس فاعلية وكفاءة مخرجات المركز وإعادة دراسة الهيكل التنظيمي للمركز بما يضمن معرفة المسميات والمستويات الإدارية وبما ينسجم مع طبيعة عمله.

إنصاف أصحاب أجور الحد الأدنى في «الخاص»

وافق المجلس على عدم مناسبة الاستمرار في دراسة مقترح تعديل الفقرة (1/ب (من المادة (التاسعة عشرة) والفقرة (2) من المادة (الثالثة والأربعين) من نظام التأمينات الاجتماعية. وكانت اللجنة طالبت بعدم مناسبة الاستمرار في دراسة المقترح، إذ اتضح للجنة المالية أن المُشرع عندما لم يُضمن نظام التأمينات الصادر في 3 / 9 / 1421هـ نصاً يحدد حداً للأجر الخاضع للاشتراك على الرغم من تضمينه حداً أعلى للأجر، كان بهدف ترك ذلك لقوى العرض والطلب في سوق العمل. وأشارت إلى أنه على الرغم من أنه يمكن تسجيل مشتركين بأجور متدنية تقل عن الحد الأدنى للمعاش ومن ثم يكون المعاش التقاعدي أكثر من الأجر الخاضع للاشتراك يعد في مصلحة العامل بعد تقاعده .كما أشارت إلى أن تحديد حد أدنى للاشتراك سيحرم شريحة كبيرة من العاملين بالقطاع الخاص ممن تقل أجورهم عن الحد الأدنى من الاشتراك في نظام التأمينات الاجتماعية، وهو ما يتعارض مع الأهداف الرئيسية للنظام.

1

6260حكما تجاريا.. للاطلاع على بوابة "العدل"

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 29 جماد ثاني 1440هـ - 6 مارس 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1710555

»عكاظ» (الرياض @okaz_online)
نشرت وزارة العدل عبر بوابتها الإلكترونية 6260 حكما صادرا من المحاكم التجارية، يمكن الاطلاع عليها من خلال 4 خطوات، بالدخول على بوابة الوزارة الإلكترونية.
وبينت أن تلك الخطوة حرصا منها على تعزيز الوعي والشفافية في المرافق العدلية.
وكان وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني وجه بنشر الأحكام التجارية المكتسبة للقطعية عبر بوابة الوزارة.
وتستقبل المحاكم التجارية جميع المنازعات التي تقع بين التجار أو التي ترفع على التاجر بسبب أعماله التجارية، والنظر كذلك في جميع الدعاوى المتعلقة بالأنظمة التجارية وغيرها من الاختصاصات المنصوص عليها في المادة الخامسة والثلاثين من نظام المرافعات الشرعية. وتنظر اللجنة التنفيذية لتحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص (تيسير) بدورها إلى نشر الأحكام القضائية التجارية على بوابة وزارة العدل على أنه من شأنه منح المملكة فرصة أكبر للتقدم في المؤشرات العالمية ويسهم في دعم الاقتصاد والاستثمار من خلال الشفافية في إبراز مخرجات القضاء التجاري السعودي.

تملك المسكن .. بزيادة القروض أم بخفض الأسعار؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 29 جماد ثاني 1440هـ - 6 مارس 2019م
http://www.aleqt.com/2019/03/06/article_1554941.html

عبد الحميد العمري

نقف في مواجهة حلول تسهيل تملك المساكن للمواطنين أمام خيارين؛ الخيار الأول "الذي يفضله ملاك العقارات": أن يتم زيادة التمويل العقاري بشكل مطرد، عاما بعد عام، والذي يعني ضمنيا السماح باستمرار ارتفاع أسعار الأراضي والعقارات دون توقف، ودون قيد أو شرط. بمعنى أنه كلما ارتفعت الأسعار ارتفعت القروض العقارية المقدمة للأفراد، والدخول من ثم في حلقة مفرغة صاعدة تطارد فيها القروض العقارية على الأفراد، الطائر الصاعد دون توقف، المتمثل في الأسعار التي يقبل بها ملاك الأراضي والعقارات، وبالطبع ستأتي اللحظة الحتمية التي تتوقف عندها تلك الحلقة عن الصعود، وتصاب الأطراف جميعا بالشلل الكامل، لتبدأ من ثم مشاهد مروعة تشبه في أدنى درجاتها، الفصول الدراماتيكية للأزمة المالية العالمية 2008.
وفقا لهذا الخيار؛ سيكون من نتائجه أن ترتفع تدريجيا المخاطر على المؤسسات الممولة بالدرجة الأولى، وترتفع أيضا على الأفراد المقترضين، وستزداد تلك المخاطر مع ارتفاع نسب استقطاع الأقساط الشهرية لسداد تلك القروض، كما

ستزداد المخاطر وفقا لذلك على الاقتصاد الوطني والمجتمع على حد سواء، وتبدأ إصابة الاقتصاد الوطني منذ اللحظة الأولى لاتساع دائرة تعثر الأفراد عن سداد القروض العقارية على كواهلهم، ودخول القطاع التمويلي في هاوية انكشافه على تلك التعثرات.

مع التأكيد على أن تلك المعضلة في نهاية طريق هذا الخيار، ستسبقها إشكالات اقتصادية ومالية لعدة سنوات، فمع زيادة استقطاع أقساط سداد القروض العقارية على كواهل أفراد المجتمع "مستويات أعلى من 60 في المائة من صافي الأجور الشهرية"، سيجد الأفراد أنفسهم مضطرين إلى تقليص إنفاقهم الاستهلاكي، الذي سيؤثر بدوره في الاستقرار الاقتصادي، من خلال تأثيره السلبي بانخفاض استهلاك منتجات وخدمات منشآت القطاع الخاص، التي ستضطر بدورها نتيجة انخفاض إيراداتها إلى تقليص أعداد العمالة لديها، عدا أنها ستعاني بكل تأكيد ارتفاع تكلفة العقارات وإيجاراتها من جانب آخر، وقد تجد نفسها في نهاية الطريق أمام إعلان إفلاسها وتوقف نشاطها، والاستغناء من ثم عن كامل عمالتها، ما سيسهم بدوره في ارتفاع معدل البطالة بين المواطنين، وستكون النتائج غير جيدة في حال كان بين أولئك العاطلين من هو ممتلك لمسكنه بالاعتماد على القروض العقارية، ليتحول من منتظم في السداد إلى متعثر، وتبدأ من ثم فصول دراماتيكية.

وحين الحديث عن أسباب تضخم أسعار الأراضي والعقارات، التي سبقت في حدوثها كل ما تقدم ذكره حول الحلقة المفرغة للتضخم السعري، التي وقف خلفها ترسب تشوهات هيكلية في سوق العقار المحلية، بدأت إجراءات مواجهتها مع منتصف 2016 ولا تزال جارية بخطى أقل سرعة مما هو مأمول! يمكن القول حينئذ، إن القبول بمواصلة ارتفاع تلك الأسعار المتضخمة، والسماح بذلك عبر فتح خزائن التمويل العقاري على مصارعها دون قيد أو شرط، من شأنه أن يصعب الأمور بصورة أسرع مما نتصور، والدفع من ثم بالوصول إلى نهاية طريق الخيار الأول خلال فترة زمنية أقصر بكثير.

الخيار الثاني "الذي يفضله الباحثون عن تملك مساكنهم": أن يتم اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة، التي تلجم الصعود المطرد الخارج عن السيطرة لأسعار الأراضي والعقارات، لتكون تحركاتها ضمن مؤشرات أداء الاقتصاد الوطني، ومستويات نمو السيولة والأجور، سواء بالصعود أو بالانخفاض، بما يقلص أي مخاطر محتملة، وتأتي لاحقا أحجام القروض العقارية ملائمة لتلك المحددات.

سيكون من أبرز سمات هذا الخيار، أن تظل نسب استقطاع السداد على الأفراد ضمن الحدود المعقولة والمقبولة، ويحافظ الاقتصاد على استقراره وفرص نموه، والنأي بالقطاع التمويلي عن المخاطر المحتملة لتعثر المقترضين، والمحافظة على استقرار منشآت القطاع الخاص، وأن تتنامى نشاطاتها وقدرتها على زيادة توظيف العمالة الوطنية، وتعزيز إنتاجية الاقتصاد الوطني.

لا يعد تنامي القروض العقارية أمرا جيدا في ظل تضخم أسعار الأراضي والعقارات، بقدر ما أنه بكل تأكيد يعد زيادة في مخاطر انكشاف القطاع التمويلي على وجه التحديد، والاقتصاد الوطني والمجتمع عموما، على حجم أكبر من المخاطر تتجاوز حدود قدرة السيطرة على آثارها. على العكس بالطبع في حال كانت الأسعار في مستويات بعيدة عن التضخم، والتكلفة الباهظة على كواهل الجميع، ستكون المخاطر المحتملة ضمن حدود السيطرة، وضمن قدرة أغلب الأطراف من مقرضين ومقترضين.

ختاما؛ لا بد أن نتوخى جميعا أعلى درجات الحيطة والحذر لما هو قائم الآن ومستقبلا على هذا الطريق، وأن تتكاتف الجهود المبذولة خلال الفترة الراهنة والمستقبلية، للتحول نحو الخيار الثاني والابتعاد تماما عن الخيار الأول ومخاطره. والتأكيد هنا على حدوث واستمرار انخفاض الأسعار المتضخمة للأراضي والعقارات، حتى تستقر عند مستوياتها العادلة سعريا، وإن عده البعض من ملاك العقارات خسارة، إلا أنه الأمر الذي لن يستمر إلى ما لا نهاية، لتعود من ثم إلى النمو مجددا ضمن مؤشرات أداء الاقتصاد الوطني، مؤكدا أن هذا الأمر يعد أقل خسارة بما لا مجال للمقارنة، فيما لو تعرض الاقتصاد الوطني بأكمله لمخاطر الخيار الأول، لا قدر الله، الذي ستكون خسائر القطاع العقاري برمته أكبر بكثير من الخسائر المحدودة جدا ضمن الخيار الثاني!

إنه ونتائج كل خيار من الخيارين أعلاه، معلومة تمام العلم للأطراف جميعا، حتى قبل تدوين هذا المقال، يؤمل أن يعلو صوت العقلانية والموضوعية، وقبل ذلك أن يعلو تفضيل تحقق المصلحة العامة على تحقق المصلحة الخاصة، والنظر إلى العوائد طويلة الأجل للاقتصاد الوطني والمجتمع، وتقديمها بكل وطنية ومسؤولية على العوائد المحدودة قصيرة الأجل، والنأي التام والشامل بمقدرات البلاد والعباد عن التورط في مخاطر لا قبل لنا بها مستقبلا. والله ولي التوفيق.

تمكين المرأة المواطنة فلسفته وضوابطه

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 29 جماد ثاني 1440هـ - 6 مارس 2019م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=38509

عبلة مرشد

في إطار تمكين المرأة وفي ضوء متطلبات التنمية البشرية فإن المملكة تفوقت على الكثير من دول العالم المتقدم وليس العربي منها فقط في نسبة مشاركة المرأة في المجالس البرلمانية

يُعد تمكين المرأة من أحد أهم مستهدفات برنامج التحول الوطني 2020، لدوره المهم في تحقيق مضمون البرنامج في مساراته المختلفة وتطلعاته، وذلك بالاستفادة من مواردنا البشرية الوطنية المؤهلة لتمكينها من المشاركة في عملية البناء الوطني بقطاعاته المختلفة، وللمساهمة في استثمار مواردنا الوطنية المختلفة للرفع من قيمة إنتاجنا المحلي وتنويع قاعدته الاقتصادية، بما ينعكس على رفاه اجتماعي ورخاء وطني عام .

ويعتبر التعليم والتدريب بمستوياتهما المتباينة ودرجاتهما المختلفة اللبنة الأولى في منهج التمكين، والقاعدة التي ينطلق منها تمكين المرأة في المجالات المختلفة، وبجودة التعليم وتنوع تخصصاته يكون العطاء المتميز في أدائه بمختلف مساراته ومشاركاته الوطنية، وخلال التدريب يكتمل التأهيل علمياً وميدانياً، فجودة الثمار من جودة الزراعة والرعاية للبذرة في مراحلها الأولى، وبذلك نضمن العطاء والتميز الذي نطمح إليه .

ويعني التمكين في أسلوبه البسيط وفلسفته الأولية العمل على تيسير حصول المرأة على مقومات ومهارات ومعرفة تناسب قدراتها وإمكانياتها المتاحة في ظل ما يحيط بها من ظروف مختلفة، ومن خلال تلك الممكنات تستطيع المرأة العمل على تأمين حياتها، وحياة من تتحمل مسؤوليتهم المعيشية باختلاف الظروف التي تعيشها، سواء أكان ذلك من خلال مشاركتها في سوق العمل الميداني أو من خلال العمل عن بُعد عبر وسائل الاتصال المتقدمة المعاصرة، أو حتى من خلال حسن إدارتها وقيادتها لأفراد أسرتها بما يمكنهم من التميز والإبداع.

وبفضل من الله فإن الدولة اهتمت بتعليم المرأة منذ عقود، وقد أولتها القيادة رعاية خاصة واهتماما ملحوظا في بيئتها التعليمية وفي مجالات تدريبها المتاحة، بما يناسب الرؤى الاجتماعية المختلفة، وبما لا يخالف العقيدة الدينية، وبما يحفظ حقوقها ومتطلباتها في ظروف العمل المختلفة التي يمكنها العمل فيها، بما يضمن لها الأمن الوظيفي والمهني والاجتماعي .

وفي إطار تمكين المرأة كمستحق وطني وفي ضوء متطلبات التنمية البشرية المستدامة، فإن المملكة تفوقت على الكثير من دول العالم المتقدم وليس العربي منها فقط في نسبة مشاركة المرأة في المجالس البرلمانية، والتي بلغت (19.9%)من نسبة الأعضاء الممثلين، والذي مكنها من المساهمة والمشاركة في صنع القرار خلال وجودها ضمن لجان وإدارات تتحمل المسؤوليات العليا في مجلس الشورى، ومن خلاله تمكنت كذلك من مناقشة العديد من القضايا التي تهم الأسرة والمجتمع الوطني بصفة العموم، وقضايا المرأة على وجه الخصوص، والتي ما زالت تشكل تحدياً على الأمن والاستقرار الأسري والمجتمعي من جهة، وعلى سُبل تمكين المرأة المواطنة كما تستحق من جهة أخرى .

وعلى الرغم من أن المرأة المواطنة أثبتت جدارتها وأهليتها، بالتميز والإبداع المعرفي والمهني الذي ترجمته الكثير من نسائنا المواطنات إلى منجزات نشهدها ونلمسها، إلا أن المرأة السعودية لا زالت تطمح للكثير من المساهمات، ولا زالت تتطلع لمزيد من الفرص الوظيفية اللائقة بها، في ظل ما تمكنت به من علم ومهارة وتدريب في العلوم المختلفة، والتي كان الفضل فيها للدولة بدايةً باهتمامها بتعليم المرأة وتنوع تخصصاتها، ولنسائنا الطموحات فيما تمكن فيه من علم وإنجاز يفخر به الوطن .

ولعله من المناسب استعراض بعض من بيانات مساهمة المرأة المواطنة في سوق العمل الوطني لنتبين حجم انخفاض مشاركتها رغم ما تمكنت منه من تعليم وتأهيل، يستحق به الاستثمار لطاقات بشرية وطنية متوفرة ولكن مهمشة، بل

وتعاني من البطالة، إذ تشير إحصاءات الربع الثالث من عام 2018 إلى أن مشاركة المرأة المواطنة في سوق العمل الوطني بلغت 8.4% فقط من جملة المشتغلين فيه، وذلك بعد أن كانت 8% في نهاية عام 2017، وأن نسبة الإناث الباحثات عن عمل تشكل 83% من جملة الباحثين في عام 2018، وذلك بعد أن كانت النسبة 84% في عام 2017 .

ولعله من المفارقات أن تقرير التنمية البشري الدولي 2018 يشير في جانبه الخاص بتمكين المرأة، إلى أن نسبة النساء المتخرجات من العلوم والرياضيات والهندسة والبناء والصناعة التحويلية على مستوى التعليم العالي للفترة من 2007- 2017في المملكة 17.4% من جملة الخريجين، وهي نسبة مساوية للمخرجات ذاتها للنساء في الولايات المتحدة الأميركية، وذلك رغم تفوق الكثير من الدول الأخرى المتقدمة كروسيا والدول الاسكندنافية وغيرها على تلك النسبة، ومن جهة أخرى فإن التقرير ذاته يفتقر إلى نسبة النساء المشاركات في الإدارات العليا والمتوسطة بالنسبة للمملكة، ولجميع دول مجلس التعاون وذلك للفترة من 2009- 2017، بينما ترتفع تلك النسب إلى فوق 30% و40% في الدول المتقدمة كالدول الاسكندنافية وروسيا وبعض الدول الأوروبية، وبالطبع فإن عدم وجود بيانات، يرتبط بعدم توفرها أو لكونها ضئيلة ولا تستحق الذكر .

نحتاج لتفعيل الكثير من محتوى الخطط التنموية وبرامج تمكين المرأة بصورته الوطنية المستهدفة، بطرح مزيد من الفرص الوظيفية اللائقة بتعليم المرأة وبمكانتها الاجتماعية، وبما يكفل أمنها واستقرارها، وبما يساهم في حفظ كيانها وإنسانيتها، بعيداً عن المهاترات والتلاعب في رفع نسبة توظيف المرأة في القطاعات المختلفة على حساب صون المرأة وحفظ كرامتها، باستغلال واضح لحاجتها للعمل واستغلال جهات التوظيف للدعم الخاص بتوظيف المرأة، من خلال توظيفهن في وظائف لا تليق بالمرأة المواطنة ولا تحفظ لها أمنها ودينها ولا تحقق الغرض المستهدف من توظيفها.

مما لا شك فيه أن الافتقار إلى وجود نظام عمل ينظم ويراقب ويتابع واقع التوظيف في سوق العمل الوطني، ويحكم ما فيه من تعديات وتهميش لمشاركة المواطن اللائقة، يترتب عليه أخطاء لا يمكن تجاهلها أو السكوت عنها، وعلى مرأى ومسمع من وزارة العمل التي ما فتئت تطرح المبادرات والبرامج المختلفة، التي لم تثمر حتى الآن عن تخفيض نسبة البطالة أو رفع نسبة التوظيف، بنسب تستحق الذكر، وذلك ما أكدته البيانات الإحصائية لمسح سوق العمل 2018 في الإصدار الأخير.

كاريكاتير

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 29 جماد ثاني 1439هـ - 6 مارس 2019م

http://www.alhayat.com/article/4623524

الاقتصادية الإلكترونية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 29 جماد ثاني 1439هـ - 6 مارس 2019م

/http://www.aleqt.com